خلال ندوة «أسباب الفشل وتصحيح المسار»

الراشد: منحنا الحكومة الفرصة ولم تحقق إنجازاً واحداً.. والآن المهلة انتهت

كتب فارس العبدان

اكد النائب علي الراشد ان بداية علاج اي مرض هي التشخيص، وأنه بإصلاح الرأي المقصود به رئيس الحكومة يصلح الجسد، لأنه المسؤول عن كل ما يتعلق بالسلطة التنفيذية وتطبيق القوانين والتشريعات، مؤكدا انه لا توجد معه خلافات شخصية بل تربطني به علاقة طيبة منذ ان كنت وزيرا في الحكومة، وكنت اعينه واساعده عندما كنت رئيسا للمجلس المبطل، ولكن ليس من المعقول ان نقف معه في الحق والباطل وان لا نبين له الخطأ عندما يفشل.

وبين الراشد في ندوة «اسباب الفشل وتصحيح المسار» التي اقامها تجمع «المسار المستقل»، مساء أمس الأول ان هناك من يتساءل عن اسباب تحوله من داعم الى الحكومة الى ناقد شرس لها، ولكن هذا هو الوضع الصحيح لأننا نحدد مواقفنا بناء على نوع القضية وليس على الاشخاص.

ورفض الراشد ان يترك الحبل على الغارب بهذه الطريقة، وان يتم استبعاد الوزراء بهذه الطريقة، منوها بوزير الاسكان السابق سالم الاذينة الذي جاء برؤية واضحة لحل القضية الاسكانية ثم تم استبعاده.

واضاف: كأنه كلما جاءه وزير يريد ان يعمل ويحل المشاكل يقوم باستبعاده، والحكومة يتم تشكيلها في اللحظات الاخيرة تجنبا للاستجوابات، وهذا الوضع منذ سنين، كاشفا عن انه عندما كان في مأدبة غداء لدى النائب السابق صالح الملا في احد المجالس السابقة ورده اتصال من وزير يساله ان كان يعرف وزيرا من قبيلة معينة ليستلم احدى الحقائب الوزارية، مستهجنا التعامل مع التشكيل الحكومي بهذه الطريقة.

واعتبر ان اي وزير يجب ان يضع رؤيته قبل ان يستلم الوزارة، وان يلتزم بها حتى نسابق الزمن كما في لعبة التتابع، وليس كل وزير يتم استبعاده بعد ان يضع رؤيته لحل المشاكل التي تمر بها البلد مما جعلنا نتأخر ولا نتقدم.

واكد الراشد ان هناك رغبة بعدم تنمية البلد، وان يبقى الوضع على ما هو عليه، وسبق ان طرحنا عليهم افكارا ومشاريعا ولم يتم الاخذ بها من الحكومة، وكنا نرفض تزاحم الاستجوابات، ولكن الان ذهبت المجموعة التي كانوا يسمونها «المؤزمة»، وجاء مجلس متعاون، وتم تأجيل الاستجوابات واقرار القوانين ومنح الفرصة الكافية للحكومة ولكنها لم تحقق انجازا واحدا، والان المهلة انتهت.

ونفى ان يكون موقفه قد تغير بفقدان الرئاسة، موضحا انه عندما كان رئيسا منح بالاتفاق مع النواب الحكومة مهلة 6 اشهر للعمل والانجاز، ولكنها لم تحقق شيئا، ولذلك قال ان المهلة انتهت وجاء وقت المحاسبة.

واكد الراشد اننا بحاجة الى اعادة نظر بالدستور ككل نحو المزيد من الحريات والاصلاحات، داعيا الى مؤتمر مصالحة وطنية مع كافة القوى السياسية، مشددا على ان اختلافنا معهم ليس بالاشخاص ولكن مع الالية والكيفية والنزول الى الشارع، ولكننا نلتقي معهم في هدف واحد هو الاصلاح.

وتابع: من اجل عيون الكويت تكرم الف عين ونمد ايدينا للجميع بالتعاون من اجل مصلحة البلد، وتحقيق الاصلاح المطلوب، مؤكدا انه نظريا يفترض ان رئيس الحكومة هو من يختار الوزراء، ولكن واقعيا من يشكل الحكومة هما مستشارين واحدهما عندما قال له احدهم «ليش ما تصير وزير» اجاب «ولماذا انزل نفسي واصير وزير، بينما انا حاليا اشيل واحط الوزراء»، معتبرا ان اغلاق جريدة «الشاهد» سببه انها بينت الحقائق وفضحت المتلاعبين بالبلد، وانتقدتني انا ايضا وهذه هي الديمقراطية ان نتقبل النقد، مستبعدا ان يكون السبب في اغلاق «الشاهد» حديثها عن غرفة التجارة، بل بسبب حديثها عن المستشارين.

وشرح ان المستشارين طلبوا من رئيس الوزراء الايعاز الى وزير الاعلام لرفع الدعوى ضد جريدة الشاهد، ولذلك أيدوا في صحفهم قرار اغلاق الجريدة، مضيفا: نقول للاخ صباح المحمد لله درك وان شاء الله ينصرك لأنك على حق.

وذكر ان التزاوج المحرم ما بين المال والحكومة هو زواج محرم وهو ما أوصل البلد الى ما هي عليه الآن، وفي غرامة «الداو» لم يهتز لهم جفن لأن تجار السياسة كانت لهم مصلحة، ويستغلون نفوذهم لتمرير المناقصات المليارية، مبينا ان الاسماء التي يتردد أنها استفادت من الغرامة اسماء لاشخاص ليسوا بحاجة الى المال وهم من كبار رجال العمال.

وكشف عن التوجه الى انشاء تجمع اقتصادي ستعقد جمعيته العمومية بعد أيام، وباب الانضمام اليه مفتوح امام الجميع، وهو تجمع لحل مشكلة الميزانية في البلد، يقوم على ان يكون الدعم لكل مواطن كويتي بنسب متعادلة في الكهرباء والبنزين والماء وغيرها، واذا تجاوز هذا الحد يدفع الرسوم بدون دعم، وبذلك يتم توفير الملايين على البلد، لأن ثلثي من يقيمون على هذه الارض ليسوا كويتيين، كما انه سيدعو الناس الى التوفير وعدم الهدر.

وقال الناشط السياسي د. انور الشريعان: كان لي تعليق على كلمة الشيخ جابر المبارك قبل عامين، ولو انه التزم به لحقق الكثير، ولكن للأسف كان ظني في غير محله، ونحن يجب ان نقيم الافعال وليس الاشخاص، ويمكن لأي شخص ان تتغير افكاره، ولدينا عدة امثلة من ايام الدولة الاسلامية، مشددا على ضرورة الارتقاء بالخلاف والحوار.

وبين الشريعان انه لا توجد مشكلة مع اشخاص ولسنا متحالفين مع اشخاص معينين وإنما نتكلم عن واقع، مشيرا الى ان الواقع سيئ، مشيرا الى انه لا يمكن الاعتماد على اشخاص عاجزين عن الحركة في ادارة الحكومة، كما حصل في إعلان فيفا عندما اتوا بلاعبين قدامى كانوا ابطال المنتخب الكويتي في الثمانيات.

واكد ان سمو رئيس مجلس الوزراء حصل على فرصة ذهبية لم يحصل عليها احدا الى الان حيث حصل على 7 أشهر لم يكن فيها اي مجلس، وفي المجلس المبطل الاول والثاني وجد كل التعاون، وكذلك في المجلس الحالي، ولكنه لم ينجز شيئا، وكل ذلك يدل على الفشل، مستغربا عدم خروج رئيس الحكومة للحديث في احلك الازمات التي مرت بها البلد، وخصوصا ازمة الصوت الواحد.

ورأى ان اسباب الفشل واضحة ومعروفة، وهي ان رئيس الحكومة غير قادر على ادارة حكومة دولة الكويت، ولو كانت هذه الحكومة قدمت شيئا لكنا وقفنا مع الرئيس وأيدناه، ضاربا مثالا على ذلك بالقضية الاسكانية التي تعاملت بها الحكومة بتخبط.

واضاف: ان الحكومة لا تحترمنا ولا تحترم صاحب السمو الذي منحهم الثقة، وبلغنا مرحلة سيئة جدا، لأنه لا يوجد قطاع الا وفيه مشكلة، مشيرا الى ان الكويت خلال السنوات الـ10 الاخيرة لديها اكبر فوائض مالية، ولكن الحكومة غير قادرة على التعامل معها، وكل الاقتصاديين لديهم آراء بأن القادم اسوأ، معتبرا ان صفقة شراء طائرات الكويتية مؤشر واضح على الفساد والتلاعب والتخبط في القرارات.

ولفت الى ان الحكومة تتحالف مع جزء من الشعب وتترك بقية الشعب وكأنهم خصم، وهذا ما ازعج الناس، لأن الناس يريدون ان تكون الحكومة على مسافة واحدة من الجميع، مبينا ان الشيخ جابر المبارك تحالف مع مجموعة معينة تحميه وقال للبقية «طقاق»، وهو يطمح الى ولاية العهد وينتظر امر الهي ليحصل على ما يريد، مؤكدا ان الشيخ جابر المبارك لا يستحق ان يكون رئيسا للوزراء.

وأوضح ان من حق اي من ابناء الاسرة ان يطمح بالوصول الى الحكم ولكن بالطرق المشروعة، وليس من خلال التحالف على حساب مصالح الشعب.

ووجه الشريعان رسالته الى سمو الأمير: انا يئست من الاصلاح من الوزراء ونحن جميعا نعلم ان الوزراء لا يملكون سلطة مطلقة بل رئيس الوزراء، واقول يا صاحب السمو انقذ الكويت فهي امانة في رقبتك، وانت قلت خلال 3 اشهر سترون كويت جديدة ومرت 4 سنوات ولم تتغير، والكويت بحاجة الى رئيس حكومة شابة، واختر لنا من ابناء الاسرة من هو قادر على اعادة هيبة الدولة، وقلوبنا وآمالنا متعلقة بقرار تاريخي بنمط جديد لاختيار رئيس الحكومة.

من جهته، اوضح رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية ناصر العبدلي، ان هذا التجمع هو الخطوة الاولى لتصحيح المسار، لأن يعكس احساسا من الشعب بحجم المشاكل، ويجب ان نضع مسار عمل لأن العمل الفردي لا يحقق الاهداف والطموحات، ولذلك كان لا بد ان نتكتل في تجمعات، وكنت اتمنى ان يطلق على هذا التجمع حزبا وخصوصا ان النائب علي الراشد كان من اوائل من تقدموا بقانون لاشهار الاحزاب، ويجب ان نضغط حتى تعترف الحكومة بالاحزاب، مشيرا الى ان تصحيح المسار لا تكفيه ندوة وإنما يحتاج الى مجلدات وسلسلة ندوات.

واكد العبدلي ان تصحيح المسار لا تتحمل مسؤوليته الحكومة فقط، لأن الحكومة جزء من العملية السياسية التي تعتبر اشمل، وكذلك المواطن الذي عليه ان يتحرر من القيود الطائفية والفئوية والعائلية عند الانتخاب، فلا يمكن ان نتحرر ونحن اسرى لهذه الافكار، مشددا على ان الوحدة الوطنية يجب ان تكرس في صناديق الاقتراع، وإلا فإننا لن نتقدم بأي حال من الاحوال بل سنراوح مكاننا.

وشدد على ضرورة ان يكون هناك تصور واضح عن الاهداف التي نريدها للبلد، وليس كما هو حاصل الان إذ نسير بدون بوصلة، والمشكلة ان كل من يستلم رئاسة الحكومة يسعى الى ولاية العهد، ويجب ان نتخلى عن هذه الفكرة، ولا نقول ان يأتي رئيس الحكومة من الشعب، وإنما على الاقل ان يأتي من خارج ذرية مبارك، حتى لا يتحجج رئيس الحكومة بأنه لا يستطيع ان يعمل لأن ابناء عمه يحاربونه.

من ناحيته، قال الناطق الرسمي باسم قوى 11/11 مطلق العبيسان انه لا يؤمن بالانشغال فيمن ستختاره الاسرة لولاية العهد، بل نحن من يتحكم بقدرنا ومصيرنا، مشيرا الى ان الوضع السياسي اقرب الى الجمود، ولذلك نرى ان المشروع الرائج هو «الاصلاح السياسي» الذي اصبح بعض النواب الذين قاطعوا العملية الانتخابية يطرحونه ولم يطرحونه في السابق عندما كانوا اعضاء في مجلس الامة.

وبين العبيسان ان هناك مشاريع طرحت في المجالس السابقة للاصلاح السياسي ولكن لم نجد احد من النواب يتبناها، ولذلك اختلفنا مع النواب الذين كنا نحترمهم في السابق، وطيلة العمل بالدستور على مدى عقود لم يتغير واقعنا السياسي، والمفترض ان تكون هناك وزارة اسمها وزارة التنمية السياسية، واصبح لدينا تيارين، دولة الاسلام، ودولة الليبراليين، وهم جميعا تحالفوا مع السلطة في بعض الاحيان.

وشدد على ضرورة تنظيم العمل السياسي وعدم الابقاء على هذه الفوضى التي ستضطر الناس الى اللجوء الى العشائر والطوائف، وان تكون هناك هيئة مستقلة للانتخابات، واستقلال للقضاء، مؤكدا ان الاصلاحات السياسية قادمة، والشعب الكويتي قادر على ان يصنع هذا الامر، حتى وان طال به الزمن بعض الشيء، رافضا البقاء عاجزين امام الواقع، او استغلال صراع الاسرة لتبرير فشل الحكومة.

واوضح ان النقاش حول الصوت الواحد كان فكريا وليس حول عدد وعدة، والان لا يمكن ان نتحدث عن إصلاح سياسي في ظل عدم استقرار المنطقة، ويجب ان نجد فعلا تيارا وطنيا لا يتغير ولا يتلون والايام هي المحك.

وقال انه لا يتوسم خيرا بالبرلمان الحالي، ولا الحكومة، ولكن رغم ذلك هي حكومة دولة الكويت يجب ان نتعامل معها، والبلد نعم تستنزف وهي في خطر، وهذا يقودنا الى تساؤل عما اذا كنا فعلا أمام دولة، وليس هناك دولة تجار.

بدورها، قالت عريفة الندوة اقبال الاحمد اننا جميعا نعيش حالة من الخوف والاحباط من الواقع الذي نعيشه، ونريد ان نسلط الضوء على اسباب الفشل، والكل ينظر لأسباب الفشل من منظوره الخاص، ولذلك نستضيف اليوم 6 شخصيات من مختلف التوجهات حتى نسعى لطرح الحلول وليس فقط طرح المشاكل.

علي الراشد متحدثا خلال الندوة

جانب من الحضور

«تصوير: محمود عبيد»

- أي وزير يجب أن يضع رؤيته قبل أن يتسلم الوزارة ويلتزم بها حتى يحقق الإنجاز
- موقفي لم يتغير بفقدان الرئـاسة ولكن أوضاع البلاد تسوء ونحن لا نقف إلا مع الحق
- التزاوج المحرم بين المال والحكومة باطل وهو ما أوصل البلد إلى ما هي عليه الآن
- الشريعان: الحكومة تتحالف مع جزء من الشعب وتترك البقية وكـأنهم خصوم وهو ما أزعج الناس

تتمات

6.6 مليارات دينار

الإيرادات النفطية وهي المورد الرئيسي لإيرادات ميزانية الدولة، والأسس والاعتبارات التي روعيت لدى إعداد تقديراتها، حيث قدرت على أساس 75 دولارا للبرميل، وحجم إنتاج 2.7 مليون برميل في اليوم، ووفقا لذلك فقد بلغت تقديرات الإيرادات النفطية 18805.7 ملايين دينار بنسبة 94 في المئة من جملة الإيرادات، بينما بلغت تقديرات الإيرادات غير النفطية 1263.3 مليون دينار بنسبة 6 في المئة.

أضاف أن المقتطع من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة، بلغ 5017.3 مليون دينار، فيما بلغت تقديرات المصروفات 21864.5 مليون دينار بزيادة قدرها 681.9 مليون دينار بنسبة 3.2 في المئة.

وأشار المدعج إلى أن العجز في الميزانية قبل الاستقطاع لاحتياطي الأجيال القادمة 1615.5 مليون دينار، وبعد الاستقطاع لاحتياطي الأجيال القادمة 6632.8 مليون دينار، كما بلغ العجز في الميزانية بالنسبة لتقديرات المرتبات، وما في حكمها 1117.6 مليون دينار بنسبة 7.3 في المئة.

وبالنسبة للدعم فقد قدر دعم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة بمشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014 بمبلغ 5107.0 مليون دينار، بزيادة قدرها 291.5 مليون دينار عن تقديرات السنة المالية 2014/2013 بنسبة 6.1 في المئة.

وقدر الإنفاق الجاري بمبلغ 18777.0 مليون دينار بنسبة 86.6 في المئة من إجمالي المصروفات، مقابل 2907.0 مليون دينار للإنفاق الاستثماري بنسبة 13.4 في المئة.

وذكر المدعج أيضا أنه تم إدراج الاعتمادات اللازمة لتعيين الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا ومن غير حملة المؤهلات العلمية، بالوزارات والإدارات الحكومية بمبلغ 255.0 مليون دينار، كما تم إدراج الاعتمادات اللازمة لدعم العمالة الوطنية، وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية بمبلغ 555.0 مليون دينار.

ولفت إلى أنه سيتم سداد الدفعة الخامسة والأخيرة من القسط الثاني من العجز الاكتواري والبالغ 5462 مليون دينار «المقرر سداده على خمس دفعات سنوية متساوية بدءا من السنة المالية 2011/2010 بواقع 1094.4 مليون دينار» وقد تم إدراج المبلغ المخصص للدفعة الخامسة بمشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014.

كما سيتم سداد القسط الرابع من الأعباء المالية المترتبة على «مشروع رفع السقف للأعلى للمرتب الخاضع للتأمين الأساسي من 1250 د.ك إلى 1500 د.ك» إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبالغة 1313.7 مليون دينار مقابل تكلفة المدة السابقة على تعديل النظام وذلك بتقسيطها على «10» أقساط سنوية بدءا من ميزانية السنة المالية 2012/2011 وبواقع 131.37 مليون دينار سنويا وقد تم إدراج المبلغ المخصص للقسط الرابع بمشروع ميزانية السنة المالية 2015/2014.

وقد حث مجلس الوزراء المسؤولين في الجهات الحكومية المختلفة على تحقيق الإنجاز المأمول، والعمل على ترشيد الانفاق ليكون في موضعه المستحق الذي يؤدي إلى تحقيق المصلحة الوطنية وخدمة المواطنين.

تطبيق نظام

الصحي «والاستفادة من هذه التجارب حتى نبتعد عن كل المشاكل التي قد تواجهنا في المستقبل بتطبيق هذا النظام».

وأوضح الوزير العبيدي انه بحث مع اعضاء اللجنة كل ما يخص التأمين ابتداء من السرد التاريخي لتجربة الوزارة في قانون التأمين الصحي للوافدين وجميع التصورات والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النظام.

وافاد بأن ابرز ما يتضمنه الاقتراح بقانون بشأن التأمين الصحي هو استحداث هيئة تقوم بتحمل هذا النظام بدءا بانشائه ومتابعته واعداد النماذج والبطاقات والمراحل الزمنية لتطبيق هذا القانون.

وذكر أن وزارة الصحة ستقدم تصورها الكامل بشأن نظام التأمين الصحي في اجتماع قادم للجنة «الصحية» بعد انتهاء الوفد البرلماني الوزاري من مهمته معربا عن شكره لأعضاء اللجنة على تعاونهم الكبير جدا وابداء جملة من الملاحظات المهمة في اجتماع اليوم.

من جهته قال مقرر لجنة الشؤون الصحية البرلمانية النائب سعدون حماد في تصريح مماثل ان اللجنة بحثت الاقتراح بقانون الخاص بالتأمين الصحي مع وزير الصحة وممثلي الوزارة وطلبت من الوزارة تقديم تصور شامل حول القانون والحالات التي يغطيها التأمين للعلاج بالخارج.

واكد ان اللجنة اتفقت مع وزارة الصحة على تشكيل وفد مشترك بين اللجنة والوزارة لزيارة دول الخليج المطبقة لنظام التأمين الصحي لافتا الى ان «توجه وزارة الصحة واضح ومتفهم للقانون و ان القانون سيرى النور قريبا».

إلى ذلك كشف وزير الصحة د.علي العبيدي عن وجود مخاطبات قريبه لمدراء المناطق الصحية لترشيح رؤساء الاقسام الطبية في المستشفيات نظرا لقرب انتهاء مدة ندبهم السابقة خلال الفترة المقبلة، مؤكدا في الوقت ذاته الى انه سيتم دراسة الاسماء المطروحة جيدا بعد المخاطبة وبتأني بدون تسرع لاختيار الانسب والاكفأ لتولي هذه المناصب، منوها بأن المخاطبات ستكون من مكتب وكيل وزارة الصحة.

واشار د.العبيدي في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح مركز العمرية الصحي لطب العائلة بمنطقة الفروانية الصحية الى انه تم ترسية مركز الكويت لمكافحة السرطان على احدى الشركات التي فازت بالمناقصة، مبينا ايضا بان هناك متابعة من قبل المسئولين في وزارة الصحة لهذا المشروع لانجازه في المدة المطلوبة.

ولفت الوزير العبيدي الى اجتماعه مع مجلس اقسام الجراحة الاسبوع الماضي، والذي تم من خلاله طرح معظم التحديات التي يواجهونها لوضع الحلول لها، مشيرا في الوقت ذاته الى أن هناك سلسلة من الاجتماعات القادمة مع مجالس الاقسام الاخرى لوضع الخطط والوقوف على المشاكل والتحديات لحلها والانتهاء منها لتقديم افضل خدمة للمرضى والمراجعين في كافة مرافق وزارة الصحة، منوها بأن هناك العديد من الخطط القريبة تهدف الى اعطاء المريض حقوقه كامله في الخدمة بالمستشفيات والمراكز الصحية.

العمير: وجود

ساهمت بشكل كبير في تحسين الوضع الذي كان يعانيه القطاع النفطي لسنوات طويلة مؤكدا،أن التنسيق الذي تم بين فرق الازالة اثمر نتائج ايجابية ما يؤكد ضرورة التعاون بين الجهات المعنية للوصول الى الاهداف المرجوة معربا عن امله ان تستمر هذه الجهود الناجحة في توعية المواطنين وتعود بالنفع على المجتمع.

الجويهل بعد خروجه

المطر النائب في المجلس المبطل.

وأعلن الجويهل عقب خروجه أنه سيعود للعمل السياسي مجددا، مبديا في هذا الشأن تأييده لمبادرة علي الراشد الإصلاحية، ومؤكدا أن «المسار المستقل هو الذي سيحقق الإصلاح».

من جهته قال دفاع الجويهل المحامي يوسف حسين بعد خروج موكله: اننا كلنا ثقه بالقضاء الكويتي الشامخ، وموكلي قام بتنفيذ حكم المحكمة الصادر باسم سمو الامير حفظه الله، ولا يوجد احدا يعلو فوق القانون، وأطالب الآخرين بتطبيق القانون كما طبقه موكلي.

الصبيح: إجراءات

هذه المخالفات من خلال معاينتها في مواقعها وبحث جميع الشكاوى المتعلقة بهذا الأمر بإزالة أي عوائق تواجه عمل المراقبين وكذلك مقابلة المواطنين والاستماع إلى شكاواهم وتوضيح الأمور وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وطلب الصبيح خلال اجتماعه أمس مع رؤساء القطاعات ومديري الأفرع وبحضور مدير إدارة العلاقات العامة من المسؤولين المختصين توزيع وفرز للآليات الموجودة على افرع المحافظات، والعمل على سد العجز من الموظفين في بعض الإدارات.

وفي نهاية الاجتماع شدد مدير عام البلدية على أهمية القضاء على جميع السلبيات لتخفيف المعاناة عن المواطنين وإظهار البلاد في مظهر حضاري في ظل الاستعدادات القائمة للاحتفال بالأعياد الوطنية لافتا إلى أهمية تكاتف الجهود والعمل بروح الفريق الواحد من أجل خدمة الجمهور.

الإفراج عن الشباب

أمس وإن شاء الله سنستقبلهم قريبًا جدًا».

وأضاف: «كل الشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والى رئيس مجلس الأمه مرزوق الغانم والى النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد والى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله والى وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله والى السفير ضاري العجران، وإلى سفيرنا في العراق وأركان السفارة على ما بذلوه من جهود للإفراج عن إخواننا المحتجزين في العراق وأسال الله لهم التوفيق والأجر».

وتابع الحويلة: «وأشكر كذلك كل من كان له تحرك وجهد في سبيل الإفراج عن الشباب».

نائب رئيس

الكويت لدى المملكة الشيخ عزام مبارك الصباح، ان البلدين تربطهما علاقات تاريخية وتعاون ثنائي مشترك ممتد لعقود طويلة تعكس متانة تلك العلاقات.

من جانبه رحب الشيخ عزام الصباح بمبادرة العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة من اجل استكمال عملية حوار التوافق الوطني البحريني، التي تعتبر محطة اضافية من محطات مبادرات جلالته، ولبنة جديدة في مشروعه الاصلاحي الهادف الى تحقيق المزيد من الرفاه والازدهار للوطن والمواطنين.

العالم يترقب

ويأتي ذلك في ظل تحضيرات واسعة من قبل قوى ثورية وجماعات معارضة للنظام الحالي لإحياء ذكرى الثورة التي أطاحت بحكم الرئيس المخلوع حسني مبارك.

من جانبها نظمت حركات ثورية وشبابية مظاهرة مساء أمس الأول في ميدان طلعت حرب وسط القاهرة تحت شعار «لن تحكمنا أمريكا».

وردد المتظاهرون هتافات مناهضة للجيش والشرطة، وأخرى رافضة لعودة الرئيس المعزول محمد مرسي.

وقد أغلقت قوات الجيش ميدان التحرير القريب من ميدان طلعت حرب وتمركزت المدرعات على جميع مداخله.

وفي الأثناء دعت جبهة طريق الثورة -التي تضم عددا من القوى الثورية الشعب المصري- إلى الخروج يوم 25 يناير، لا للاحتفال بعيد الثورة الثالث «ولكن لاستعادة الثورة وإعادة إحيائها»، حسب بيان أصدرته الجبهة.

وأكدت الجبهة على موقفها المناهض لما سمتها قوى الثورة المضادة، ممثلة في العسكر ومن يسمون الفلول وجماعة الإخوان المسلمين.

من جهة أخرى خرجت في عدة أنحاء مظاهرات ومسيرات رافضة للانقلاب العسكري وانتهاكات قوات الأمن بحق المتظاهرين، وللدعوة للنزول إلى الميادين في ذكرى ثورة 25 يناير لإسقاط الانقلاب.

وكان التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب دعا إلى «موجة ثورية جديدة» تبدأ يوم 24 يناير ولمدة 18 يوما، وهي المدة التي استمر فيها اعتصام التحرير حتى إسقاط مبارك يوم 11 فبراير 2011.

بدورها قالت حملة «باطل» الرافضة للانقلاب العسكري إن الثورة تتبرأ من كل من يضع شرطا للنزول إلى الميادين بالذكرى الثالثة لثورة يناير، لاستعادة مكتسبات الثورة وإسقاط دولة العسكر والقمع والظلم، وفق نصّ بيان صادر عن الحملة.

من جانبه دعا الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور أمس المصريين الى «أن يتوحدوا في مواجهة اي محاولات لتعطيل مسيرة البلاد أو تخريب مقدراتها بعد مرور سنوات ثلاث صعبة ثقيلة».

وقال منصور خلال احتفال وزارة الداخلية بعيد الشرطة الـ62 بمقر أكاديمية الشرطة بمنطقة القاهرة الجديدة شرقي العاصمة «إن مصر تمر بلحظة تاريخية من لحظات التفاف الشعب على هدف قومي واحد».

وحث المصريين على مساندة جهاز الشرطة «المدرك لحدود مسؤولياته وواجباته في اطار دولة القانون» معربا عن ثقته بنجاح البلاد في استكمال استحقاقات «خارطة المستقبل» بعد أن اصبح لدى المصريين «دستور واعد».

واشار الى أن الايام التالية لثورة 25 يناير عام 2011 علمت المصريين الكثير وكذلك جهاز الشرطة بشأن أهمية الأمن والأمان والالتزام بالقانون ومسؤولية الدولة في توفير الأمن في كافة ربوع البلاد «دون تجاوزات».

وأوضح أن الاحتفال بثورة 25 يناير وبعيد الشرطة يأتي «في خلفية وجود صورة مقيتة لإرهاب أعمى يطل برأسه الخبيث بين الحين والآخر ليعكر صفو حياتنا ويكدر أمن وطننا ويستهدف النيل من استقراره ورخائه».

وأشار الى أن الذاكرة المصرية تستعيد معركة المؤسسات الأمنية المستمرة ضد قوى الارهاب والتطرف التي خاضتها خلال عقد التسعينيات ولا تزال مشيرا الى أن هذه المعركة «تحاصر محاولات دخيلة للإخلال بسماحة المجتمع وقيمه وتستهدف الوقيعة بين مسلميه ومسيحييه».

وبين منصور أن «ثورة 30 يونيو جاءت لتعيد ثورة 25 يناير الى مسارها الصحيح الذي حاولت بعض القوى أن تحيد به لتحقيق مآرب شخصية لا تدرك مفهوم الوطن ولا تؤمن به وتتاجر باسم الدين وتتخذ منه ستارا لتحقيق أهداف أبعد ما تكون عن مصلحة الوطن».

واكد أن رجال الشرطة الذين يقدمون التضحيات انحازوا الى ارادة الشعب جنبا الى جنب مع القوات المسلحة مطالبا الشرطة «بالمزيد في تأمين انتخابات رئاسية وبرلمانية مقبلة حتى تستكمل مسيرة البناء التشريعي والديمقراطي للبلاد».

من جانب آخر لقي خمسة من رجال الشرطة مصرعهم واصيب اثنان اخران عندما اطلق مجهولون يستقلون دراجة نارية النار على حاجز للشرطة بمنطقة «صفط الشرقية» بمحافظة بني سويف جنوبي مصر صباح أمس.

وذكر التلفزيون المصري ان أجهزة الأمن بدأت تمشيط المناطق المحيطة شمالي المحافظة والمناطق الزراعية المجاورة بحثا عن الجناة.

العراق: إعدام

وكشف الشمري قبل يومين عن تنفيذ حكم الإعدام بحق 26 مداناً بقضايا تتعلق بالإرهاب الأحد الماضي، وذلك في بيان نشر على موقع وزارة العدل، الثلاثاء.

وأكد أن «جميع المدانين رجال عراقيون، بينهم الإرهابي عادل المشهداني المشهور بجرائم طائفية في بغداد».

ونفذت أحكام الإعدام بحق 169 شخصاً خلال العام الماضي في العراق الذي يشهد موجة عنف غير مسبوقة منذ 2008، وذلك على خلفية قضايا مرتبطة بالإرهاب.

وتطالب منظمات إنسانية، بينها «منظمة العفو الدولية»، بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في العراق.

وتزامن تصاعد معدلات تنفيذ عقوبة الإعدام خلال 2013، مع موجة العنف التي تواجه العراق، وتعد الأسوأ منذ الصراع الطائفي الذي بلغ ذروته بين عامي 2006 و2008، وأدى الى مقتل عشرات الآلاف من العراقيين.